القضاء يوقف النظر في قضية «وادي النطرون».. والسجن لـ 24 من مؤيدي «المعزول» في قنا

مصر: حكومة الببلاوي «ترمي المنديل».. ومنصور يكلفها بـ «التسيير»

■ رئيس الوزراء: قبلنا التحدي وسعينا لإخراج البلاد من النفق الضيق

محمد مرسي

حازم الببلاوي

■ أنباء ترجح تكليف إبراهيم محلب بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة

القاهرة - «وكالات»: أعلن رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي استقالته وحكومته امس، وقال إنه قدّمها للرئيس عدلي منصور.

واستعرض الببلاوي في بيان تلاه على شاشة التلفزيون الرسمي ما قال إنها إنجازات حققتها حكومته في الفترة التي تولت فيها تسيير شؤون البلاد من ضمنها «تحسن الوضع الأمني والاستفتاء على دستور.»

وقال الببلاوي إن حكومته «قبلت التحدي وتحملت المسؤولية وسعت لاخراج مصر من النفق الضيق».

ولم يوضح الببلاوي تفصيلا الأسباب التي وقفت وراء تقديم استقالة حكومته لكنه قال إن «كان هناك بعض الاختلالات ولكن هذا أمر طبيعي لأن الطرف التي تتناحر معه الحكومة لا يريد الخير لمصر».

وأضاف أن «الحكومة لا تحاسب فقط بالنتائج لكن بالقرارات التي اتخذتها وفي كثير من الاحيان تكون القرارات محل نقد وملاحظات من جانب آخر».

وشدد رئيس الوزراء المصري المستقيل على أنه «بعد انتهاء المرحلة الاولى من خارطة الطريق ووجود دستور مشرف تم التوافق عليه مصر قطعت شوطا طويلا نحو بناء مجتمع ديمقراطي».

ودعا الببلاوي المصريين إلى التكاتف قائلا «هذا وقت نتساند فيه للخروج من النفق ليس وقت المطالب الفئوية والمصالح الشخصية».

وتابع القول «إننا امام وضع بالغ الاختلاط أمام مخاطر غير قليلة وهناك أيضا أمامنا آمال وطموحات هائلة، وأمامنا الاختيار بين أن نساند البلد ونضحي بمصالحنا الخاصة وأفكارنا الضيقة أو ننكفأ على مصالحنا الفئوية والخاصة».

وكان إعلان الاستقالة مفاجئا لاسيما أنّ وكالة الأنباء المصرية الرسمية أعلنت قبل قليل من ذلك أن الببلاوي كان يشرف على اجتماع مجلس الوزراء «لبحث عدد من القضايا الداخلية المهمة في مقدمتها عودة الاعتصامات والاحتجاجات الفئوية والجهود المبذولة لحل المشاكل المتعلقة بها.»

غير أنّ مصدرا أوضح لـ«سي ان ان» أنّ الببلاوي فاجأ الوزراء، أثناء الاجتماع،

بأنه اتفق «مع رئيس الجمهورية منذ الأحد، على أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى التغيير بسبب ظروف الاعتصامات والاحتجاجات الفئوية» معتذرا من «جميع من عمل معه.»

وفي بيانه الذي تلاه على التلفزيون قال الببلاوي إن معظم «القرارات تتم بمواءمة ومراعاة كافة التكاليف المترتبة عنها، وأن كل ذلك لم يكن متاحا أمامه» مؤكدا أنّ الحكومة «تعمل تحت قيادة الشعب والواجب أن يساندها وليس الين وقت للمطالب الشخصية والفئوية.»

وأعلن الببلاوي أنّ الرئيس المؤقت عدلي منصور كلفه والحكومة المستقيلة بتسيير الأعمال إلى حين تكليف رئيس وزراء جديد.

ونقلت بوابة الأهرام الحكومية عن مصدر قوله إنه من المرجح تكليف وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الحالي إبراهيم محلب بتشكيل الحكومة الجديدة.

وتحدثت صحيفة اليوم السابع اليومية عن اجتماع «مصغر» سبق إعلان الاستقالة. كما أشارت إلى أنباء تحدثت عن استقالة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي.

ورفض نائب رئيس الوزراء المصري حسام عيسى في حديث لبي بي سي التعليق على أسباب استقالة الحكومة المصرية، مؤكدا أنه كان يرى أن الحكومة لابد أن تستقيل عقب اقرار الدستور مباشرة.

وقال عيسى أن بيان استقالة الحكومة الذي القاه رئيس الوزراء يشير إلى أن الاستقالة ستقبل خاصة وأن رئيس الوزراء قال إنه اتفق مع رئيس الجمهورية على تقديم الاستقالة.

ومن جانبه رفض المتحدث باسم الرئاسة المصرية التعليق على استقالة الحكومة أيضا.

وعلى صعيد مصري منفصل استؤنفت امس محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي في قضية الهروب من سجن وادي النطرون، وقررت محكمة جنايات القاهرة وقف تلك القضية لحين الفصل في طلب رد المحكمة. وإلى جانب الرئيس مرسي، يتابع في تلك القضية عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى عناصر أخرى.

وتأتي جلسة الامس بعد تأجيل محاكمته وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين في ما يعرف بقضية التخابر مع حركة حماس وحزب الله اللبناني.

وتضم قائمة المتهمين في القضية 131 متهما من بينهم الرئيس المعزول وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم المرشد العام للجماعة محمد بديع ونائبه محمود عزت وسعد الكتاتني وعصام العريان وصفوت حجازي بالإضافة إلى عناصر أخرى.

كما تضم القضية 22 متهما محبوسا بصفة احتياطية، في حين يحاكم بقية المتهمين بصورة غيابية باعتبار أنهم هاربون، ومن ضمنهم عناصر بحركة حماس وحزب الله.

وتأتي هذه المحاكمة عقب قرار محكمة جنايات القاهرة السبت تأجيل النظر في محاكمة مرسي وآخرين في قضية اقتحام السجون.

وقد استنكر مرسي التهم الموجهة إليه خلال مثوله أمام المحكمة السبت الماضي، حيث نقلت عنه وكالة رويترز قوله لقاضي المحكمة «قبل أن تبدأ في الإجراءات اسمعني لأنها إجراءات باطلة بالنسبة لي ولن أسمعها وقد وكلت الدكتور محمد سليم العوا عني لتوضيح ذلك».

وكان قاضي التحقيق وجه للمتهمين تهمة «الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع عناصر من حركة حماس وحزب الله على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة ومؤسساتها، تنفيذا لمخططهم».

وتشمل التهم أيضا ارتكاب جرائم خطف ضباط شرطة واحتجازهم بقطاع غزة، وحمل الأسلحة الثقيلة لمقاومة النظام المصري، وارتكاب أفعال عدائية تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها، والقتل والشروع في قتل ضباط وأفراد شرطة، وإضرام النيران في مبان حكومية وأمنية وتخريبها، واقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحة وذخائر، وتمكين المسجونين من الهرب.

وبعد الجلسة الأولى، أثار خبراء في القانون شكوكا حول حقيقة التهم الموجهة إلى مرسي وآخرين في قضية سجن وادي النطرون. وتبين بعد هذه الجلسة أن بعض المتهمين -ومن ضمنهم عناصر من حركة حماس- كانوا إما متوفين وإما أسرى في بداية الثورة المصرية.

ويمثل مرسي أيضا للمحاكمة في قضيتين أخريين تتعلق إحداهما بقتل متظاهرين أمام القصر الجمهوري إبان حكمه وتتعلق الأخرى بالتخابر مع جهات أجنبية.

كما أحيل للمحكمة في قضيتين أخريين لم تنطلقا بعد تتعلق واحدة منهما بإهانة القضاء وتتعلق الأخرى باقتحام سجن في بورسعيد في أغسطس الماضي.

وكانت محاكمة مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين في ما يعرف بقضية التخابر مع حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وحزب الله اللبناني، التي بدأت أمس الأول قد أجلت -بعد وقت قصير من افتتاح الجلسة- إلى 27 فبراير الجاري.

وفي قضية منفصلة قالت مصادر قضائية في مدينة قنا بجنوب مصر إن محكمة الجنح في المدينة عاقبت 34 من مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي امس بالحبس بين سنة وسنتين مع الشغل والنفاذ.

وقال مصدر إن المحكمة عاقبت 29 بالحبس سنة لإدانتهم بالتجمهر وتعطيل المواصلات العامة.

وأضاف ان المحكمة عاقبت الخمسة الآخرين بالحبس سنتين لإدانتهم بالتهمتين الى جانب تهمة التعدي على رجل شرطة.

وبعد عزل مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في يوليو عقب احتجاجات حاشدة على حكمه نظمت الجماعة احتجاجات في القاهرة ومحافظات أخرى تحول كثير منها إلى العنف مما أسفر عن مقتل نحو 1500 أغلبهم من مؤيدي مرسي وبينهم مئات من رجال الأمن.

وقالت المصادر القضائية ومصادر أمنية إنه ألقي القبض على مؤيدي الجماعة الذين حكم عليهم يوم الاثنين أثناء مظاهرات نظمت خلال شهري سبتمبر ونوفمبر من العام الماضي.

عريقات: عباس طلب من كيري تجميد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس

الأراضي المحتلة: الفلسطينيون يهاجمون نتانياهو .. ويقللون من أهمية دعوته للحوار

صائب عريقات

غزة - «كونا»: قلل كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات امس من اهمية الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للجلوس حول مائدة المفاوضات.

واعتبر عريقات في تصريحات لاذاعة «صوت فلسطين» ان «هذه الدعوة تأتي في اطار حملة العلاقات العامة التي يقوم بها نتنياهو».

ودعا المسؤول الفلسطيني نتنياهو «الى التركيز على الافعال بدلا من الاقوال اذا ما اراد التوصل لاتفاق سلام» مطالبا اياه «بالتوجه الى شعبه ليبلغه بأنه قرر وقف الاستيطان والاعتراف بدولة فلسطين على حدود العام 1967».

واتهم رئيس الوزراء الاسرائيلي ببناء المزيد من المستوطنات وفرض الاملاءات وتنفيذ اعتقالات واغتيالات بحق الفلسطينيين ووضع شروط تعجيزية للتوصل الى سلام مستنكرا دعوة الجانب الاسرائيلي الى التفاوض.

وقال ان «كل ما قامت به اسرائيل منذ بدء المفاوضات معها في نهاية شهر يوليو الماضي يدلل على انها تريد احباط اي جهد لتحقيق السلام».

ونفى عريقات اعلان نتنياهو يوم امس الاول ان الولايات المتحدة لم تطلب منه تجميد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس مؤكدا ان الرئيس عباس ناقش هذا الامر مع وزير الخارجية الامريكي جون كيري في لقائهما الذي عقد في باريس قبل اسابيع.

وقال نتنياهو في لقاء مع احدى محطات التلفزة الالمانية امس الاول ان «الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الامريكي في المنطقة تشكل الفرصة الوحيدة لتحقيق السلام».

واعتبر نتنياهو ان «العقبة الرئيسية التي تعترض المفاوضات مع الفلسطينيين تتمثل باصرار الجانب الفلسطيني على عدم الاعتراف بيهودية دولة اسرائيل».

وأشار عريقات الى ان «الرئيس عباس كرر في لقاءاته مع كيري موقفه مرة اخرى بخاصة انسحاب اسرائيل الى خطوط الرابع من حزيران 1967 وان القدس الشرقية ستكون عاصمة دولة فلسطين».

واضاف ان «الرئيس عباس جدد واكثر من مرة رفض الفلسطينيين الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية مع تشديده على اهمية ايجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار الاممي رقم 194 والافراج عن الاسرى من سجون الاحتلال».

ولايزال الغموض يكتنف فحوى لقاء الرئيس عباس في باريس مع كيري اذ ذكرت تقارير اعلامية ان الجانبين اتفقا على طرح خطة «اتفاق اطار» للتوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

بيد ان تسريبات اكدت ان هذين الاجتماعين بين كيري وعباس واللذين استمرا نحو ثماني ساعات كشفا عن فجوة كبيرة لا زالت تفصل بين مواقف الاطراف المعنية.

وبدور الحديث عن فشل كيري في احداث اختراق في كافة قضايا التفاوض خاصة تلك المتعلقة باللاجئين والحدود بين اسرائيل وفلسطين والقدس والمستوطنات فيما يسعى الفلسطينيون الى تدخل روسي يمكن ان يكسر الجمود في مفاوضات السلام

قال إنها فرصة لتثبيت نظام البلاد الديمقراطي

لبنان: سلام يؤكد أهمية إجراء «الرئاسية» في موعدها الدستوري

تمام سلام

بيروت - «كونا»: قال رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام امس ان اجراء الانتخابات الرئاسية تشكل فرصة لتثبيت نظام لبنان الديمقراطي.

واعتبر سلام في تصريح صحافي ان «الانتخابات الرئاسية ستعطي فرصة للبنان لتثبيت نظامه الديمقراطي وممارساته الدستورية على اكمل وجه» مضيفا ان «تأليف الحكومة نقل الوضع من وضع شديد السوء الى وضع اقل سوءا».

وأكد ان «اقرار هذا الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري سينعكس ايجابا ايضا على موضوع الانتخابات التشريعية».

واعرب سلام عن ارتياحه لسير المناقشات في لجنة صياغة البيان الوزاري الذي على اساسه ستنال الحكومة ثقة المجلس النيابي مشيرا الى ان «المناقشات تتم في جو من الهدوء والتفاهم على الخروج بتوافق في الحكومة على كل المواضيع».

وفي هذا المجال لفت سلام الى ان التحديات امام لبنان كبيرة على مختلف الصعد لا سيما منها الامنية والاقتصادية قائلا ان «الناس تريد الخلاص والخروج من حالة التشنج عدا عن استحقاق انتخاب رئيس جديد للجمهورية» الذي اعتبره «مفصلا مهما للبلاد قد ينقلها من مكان الى مكان افضل».

وفي هذا السياق رأت اوساط رئيس الحكومة في تصريحات تناقلتها وسائل الاعلام المحلية ان «معظم بنود مسودة البيان الوزاري صارت منتهية وجميع الاطراف تقدمت بمقترحات محددة للتوافق على صيغة بند المقاومة».

وكان مجلس الوزراء اللبناني شكل في اولى جلساته الثلاثاء الماضي لجنة صياغة البيان الوزاري وعقدت حتى الان اربع جلسات برئاسة سلام الذي اعلن ان البيان الوزاري سيكون «مختلطا ومقتضبا ويركز على الاولويات الى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية».

ليبيا: البرلمان يوصي بحل كتيبتي القعقاع والصواعق

طرابلس - «وكالات»: رفعت لجان الدفاع والداخلية والأمن القومي في المؤتمر الوطني الليبي العام «البرلمان» مذكرة لرئاسة المؤتمر توصي بحل كتيبتي القعقاع والصواعق، اللتين هددتا في الأيام الماضية المؤتمر حتى يقوم بتسليم السلطة، في الوقت الذي تتواصل فيه الأزمة السياسية وسط حالة من الانفلات الأمني.

وشددت المذكرة على ضرورة توزيع أفراد الكتيبتين المذكورتين على وحدات الجيش الليبي، يأتي ذلك بعد أن كلف المؤتمر لجانه الأمنية بدراسة الخطوة التي اتخذتها كتيبتا القعقاع والصواعق، والتي اعتبرت «تهديدا للشرعية ومحاولة للانقلاب عليها». وقد ظهر يوم الثلاثاء 18 فبراير الماضي، عدد من قادة كتيبتي القعقاع والصواعق في مؤتمر صحفي بثت مقتطفات منه في قناة «ليبيا الدولية» وهم يقولون إنهم لا يعترفون بشرعية التمديد للمؤتمر الوطني، ويهددون باعتقال النواب باعتبارهم «مغتصبين للسلطة».

وفي رده على ذلك أكد المؤتمر رفضه بيان الكتيبتين، وعدّه انقلابا وخروجا على خيارات الشعب الليبي.

وكان مراسلون قد قالوا نقلا عن مصادر من داخل المؤتمر الوطني إن المؤتمر رفع جلسته مساء الأحد بعد تحرك مجموعة مسلحة باتجاه منطقة أبوسليم القريبة من مقره وإطلاقها نيرانا كثيفة في الهواء، وهو ما أحدث حالة من الهلع في المنطقة، فيما اعتبر تحذيرا ورسالة للمؤتمر الوطني الذي كان يناقش البيان الذي صدر عن كتيبتي الصواعق والقعقاع.

وسبق للكتيبتين أن أنذرتا المؤتمر الوطني بالتراجع وحل نفسه أو التعرض لهجمات.

وذكر المراسلون أن الداخلية أصدرت بيانا نفت فيه الإشاعات التي راجت بشأن اقتحام عناصر مسلحة للمؤتمر وانسحابها منه، مؤكدا أن الهدوء عاد مجددا إلى العاصمة.

وتأتي هذه التطورات بينما تعيش البلاد هذه الأيام على وقع أزمة سياسية، وسط مطالبات شعبية برحيل المؤتمر الوطني، وحالة من التدهور والانفلات الأمني في عدد من المدن الليبية نتيجة لعدم سيطرة الحكومة.

وتعود بوادر هذه الأزمة إلى انقسام الليبيين على أنفسهم ما بين مؤيد ومعارض لتمديد ولاية برلمانهم حتى نهاية ديسمبر المقبل. وفي حين تتواصل هذه الأزمة، دعا رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل كافة الفرقاء السياسيين إلى طاولة الحوار دون إقصاء، داعيا إلى قبول الآخر بمن فيهم من وصفهم بالجهاديين والمتشددين والمنتمين لتنظيم القاعدة.

ونقلت وكالة يونايتد برس إنترناشيونال تأكيده على ضرورة أن تطرح كافة القضايا على أسس سليمة وعلى أن يكون صندوق الاقتراع هو الفيصل وهو الخيار.

ويرى جبريل أن القوى الديمقراطية في دول بالربيع العربي ارتكبت خطأ تاريخيا إذ جعلت قضيتها الرئيسية التصدي لتيارات الإسلام السياسي متناسية أن القضية الكبرى هي تطوير مشروع نهضوي يعطي لهذه الثورات الشبابية معنى ومضمونا، حسب تعبيره.

من جهته أكد المسؤول العام لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بشير الكبتي تأييد الإخوان لأي دعوة حوار لوضع تصورات جديدة لليبيا تبنى على عدة ثوابت، معتبرا أن الشأن المحلي يجب أن يكون بعيدا عن ما أسماه الأجندات الخارجية.